حول الأسباب الحقيقية للبطالة بين الأطباء

ازدياد عدد الاطباء العاطلين عن العمل ، ظاهرة تثير القلق والخوف . وقد اسهم العديد من الاطباء في النقاش الجاري حول الطرق والاساليب التي تؤدي الى وضع حد لهذه المعاناة . وقد وردت في سياق هذا النقاش مجموعة من المقولات التي اعتبرت حسب رأي كثير من الاطباء وغيرهم اساءة الى هيبة المهنة ، كما تعطي صورة مشوشة عن حقيقة الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين .

البعض لندعي ان زيادة عدد الاطباء تعرقل العمل في المستشفيات وتكبح جماح التطور في الخدمات الطبية . كيف ؟ ولماذا ؟ والمنطق لا يجد في مكان لمن ادلى بمثل هذه الاقوال الا في صف من حارب كوبرنيكوس وجاليلو .

ان زيادة عدد الاطباء لا تكبح جماح التطور ولا تعرقل العمل في المستشفيات بل تدفعه الى الامام وتخطى حثيثه وثابته ، انها ظاهرة انسانية تقدمية اذا ابتعدنا ولو قليلا عن مبدأ الربح والخسارة ووضعنا مصلحة الانسان قبل كل شيء ، نصب اعيننا .

اما سبب كون هذه الظاهرة تقدمية فيعود الى ما يلي :-

١) ان الكثير من الاطباء الجدد ينتمون الى الطبقات الكادحة والمتوسطة .

٢) انهم تعلموا نتيجة جهود انسانية بذلها الكادحون من ابناء شعبنا .

٣) تم اخلال المعادلة التي كانت قائمة والتي جعلت من الطب حكرا على الفئات والطبقات العليا من السلم الطبقي ، ولهذا السبب بات يتعرض الطبيب الجديد الى الغمز واللمز من هؤلاء . الذين شعروا بان الارض اصبحت تهتز من تحت اقدامهم وان جيوبهم وهيبتهم في خطر .

اما كونها انسانية الى ابعد الحدود فيعود لـ :

١. انها تفتح الافاق للاستفادة من هذا الدم وذلك باتصال الخدمات الطبية الى القرى البعيدة والمخيمات التي لم تكن تحكم بذلك في الماضي .

٢. تحسن العمل في المستشفيات وذلك بزيادة العناية بالمريض .

٣. وجود كادر طبي مؤهل جاهز في كل لحظة للتخصص والعودة اذا وجدت الفرص المناسب .

٤. دخول مفهوم جديد لحقل الطب ، وهو العمل التطوعي كمقدمة لارساء علاقات طبية انسانية خالية من الاستغلال .

وحتى نظهر مدى المبالغة في تصوير حجم الزيادة الوهمية للاطباء اورد هذه الاحصائية "وهي تسع عدد الاطباء لكل ١٠ الاف نسمة" .

الاردن ١٢ لكل ١٠ الاف
الاتحاد السوفييتي ٣٧ — ١٠ الاف .
اوروبا ٢٥ — ١٠ الاف
اسرائيل ٢٩ لكل ١٠ الاف
الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي ٧ لكل ١٠ الاف

وبعد قراءة هذه الاحصائية المتواضعة لا يستطيع احد ان يدعي ان هناك زيادة في عدد الاطباء ، انها وبكل بساطة عزارة في الانتاج وسوء في التوزيع . ولكن كيف ؟

الاحصائيات تشير ايضا الى ان ٧٥ بالمئة من سكان الضفة والقطاع يعيشون في القرى والمخيمات ، والكل يعرف مدى سوء الوضع الصحي ، وتخلف الخدمات الطبية المقدمة في هذه المناطق ، حيث ان الطبيب في المخيم مثلا يجد من واجبه فحص ومعالجة ١٠٠ مريض خلال يوم عمل طبي واحد ! اما العيادات ، فهي لا تزال حلم بالنسبة للكثير من الفروسين ، يتطلب الجهود الخيرة والخيرات ليتحول الى واقع ملموس . في حين نجد ان المدن متخمة بالعيادات والاطباء .

ان هذه الحقائق تثبت مدى عدم التناسق في توزيع الخدمات الصحية ، ولو وجد الجهاز الوطني المسؤول عن الصحة ، لما نشأ هذا الوضع ، وتوجه جل اهتمامه نحو دعم وتشجيع الطب الوقائي الذي يكاد يكون معدوما في بلدنا .

ومن خلال الخبرة في المجال العملي نلاحظ الطبيب ان بلادنا لا تزال تعاني من عشرات الامراض المعدية ، والمنتشرة ايضا في البلدان الفقيرة ، كما ونعاني ايضا من امراض "الحضارة" المنتشرة في البلدان المتقدمة كامراض "الدورة الدموية والقلب" ، و"الامراض العصبية" .

ان وطننا وبدون ادنى شك بحاجة الى اخصائيين في مجالات مختلفة وعديدة ، ولكننا في نفس الوقت بحاجة الى اماكن عمل لهؤلاء الاخصائيين ، اي الى مستشفيات جديدة مجهزة باجهزة حديثة والى اطباء وفنيين للعمل في المجالات الجديدة . ولا يجب ان يغيب عن بال احد ولو للحظة ضرورة العمل لمعالجة الاوضاع المتردية التي تعاني منها المستشفيات الحكومية وبعض المستشفيات الخاصة ، حيث ان النقص في الاقسام التخصصية والاخصائيين والاطباء العامين ، بالاضافة الى النقص في الاجهزة والمعدات ، والمختبرات ، ووحدات الاشعة المختلفة ، ونقص عدد الاسرة المتواصل ، اضف الى ذلك تدني رواتب الموظفين والعمال ، كل هذا يتطلب وقفة انسانية جديدة ليس من قبل الاطباء فقط ، بل ومن المجتمع ، حيث ان هذه المستشفيات وجدت اولا واخيرا لتقديم الخدمات للناس .

وللاسف الشديد ان مدير المستشفيات لم يتطرق الى كل هذه النواقص في حديثه للتلفزيون الاسرائيلي .

اما عن البطالة واسبابها ، فالبعض يدعي انها تعود الى زيادة عدد الاطباء وخصوصا خريجي جامعات اوروبا . ان هذا يبدو لاول وهلة وكأنه صحيح "كاخبار التلفزيون الاسرائيلي" ولكن مناقشة الامر تكشف الكثير من الجوانب التي حرى تغييبها عن سبق اصرار .

ان البطالة ظاهرة اجتماعية اقتصادية ملازمة للنظام الراسمالي ، وبما اننا نعيش في ظل احتلال راسمالي كولنيالي ، فنحن ضحايا سياسته ، وهذه الظاهرة لن تزول الا بزوال المسبب ، ومعالجتها لا تتم عبر دائرة التربية والتعليم كما ادعى البعض ، بل بالنضال الحازم من اجل اقامة الدولة الوطنية المستقلة .

واتساع الازمة وتعمقها لتشمل مختلف قطاعات الانتلجنسيا سوف يؤدي بالضرورة الى اقتراب هؤلاء من اكثر الطبقات مصلحة في الخلاص من الازمة (الطبقة العاملة) وهذا ما سيساعد على التسريع في انهائها .

انني اشارك الزميل نقيب الاطباء رأيه "ان الزيادة في عدد الاطباء ظاهرة صحية تنم عن طموح الشعب الفلسطيني رغم النكبات التي يعاني منها" .

وهذا يجب ان يكون مصدر فخر واعتزاز لجميع ابناء شعبنا . واطالبه في نفس الوقت باخذ موقف صريح من المقولات الخاطئة والمغالطات التي مست سمعة الاطباء .

(طبيب)

الازدحام امام العيادات الصحية الحكومية ..

تجمعات العاملين في المدارس الخاصة برام الله

تجري اليوم الخميس ٣/١ انتخابات الهيئة الادارية لنقابة العاملين في المدارس الخاصة في رام الله ، وينافس على الفوز بعضوية الهيئة الادارية التسعة مرشحا ، خمسة منهم يخوضون الانتخابات باسم الكتلة العمالية النقابية التي بادرت الى تاسيس النقابة ولا تزال تقود الهيئة الادارية منذ اربع سنوات . واصدرت الكتلة بيانا موجزا الى اعضاء الهيئة العامة بحيث تضمن خطة عملها للفترة القادمة :

توسيع قاعدة النقابة ، تامين النقابيين وعائلاتهم صحيا ، اقامة دورات وندوات تربوية ، توثيق العلاقات الكفاحية مع الاطر الجماهيرية وبشكل خاص لجان معلمي الحكومة والطلبة .

كما والتزمت باحياء المناسبات الوطنية والعمالية والاجتماعية .

لمصلحة من هذا الموقف من خريجي الدول الاشتراكية ؟

واحه خريجوالبلدان الاشتراكية بين الحين والاخر اصواتا تنشاز ، تطالب بمعادلة شهاداتهم ، ونحن بدورنا لم نعر مثل هذه الاصوات اهتماما في البداية ، الا انه وفي الاونة الاخيرة استفحلت الامور واخذت بعض مؤسساتنا الوطنية تطالب بمعادلة هذه الشهادات ولم تقف الامور عند هذا الحد بل تعدته لتصل رفض توظيف واستيعاب هؤلاء الخريجين في كثير من الاحيان رغم الشواغر التي تكشف عنها الاعلانات الكثيرة في الصحف المحلية والتي تبحث من خلالها هذه المؤسسة او تلك عن مثل هذه الكوادر .

اما الحجج التي يوردها البعض كتبرير للمعادلة فهي واهية وغير منطقية ، ذلك ان المستوى العلمي وعدد المواد (او الساعات) التي يدرسها الطلاب في الدول الاشتراكية كافية .

ان اقرار مجلس الكونغرس الاميركي بان المستوى العلمي في الاتحاد السوفياتي يفوق بكثير مثيله في الولايات المتحدة وانه اذا بقي الحال في الولايات المتحدة على ما هو عليه الان ففي عام ٢٠٠٠ سيكون مستوى الطالب الثانوي في الدول الاشتراكية اعلى من مستوى خريج الجامعات الاميركية . وهنا يتبادر الى ذهننا السؤال التالي : هل يطلب من خريج الولايات المتحدة مثلا معادلة شهادته ؟

الجواب ببساطة كلا .

هذا علما بان الكثيرين من خريجي الدول الاشتراكية عادلوا شهاداتهم في اكبر الجامعات الغربية . الا ان القائمين على بعض مؤسساتنا الوطنية يرفضون الاعتراف بهذه الجامعات او حتى بالبوتسكو التي تعترف بشهادات هؤلاء الخريجين .

ولكن يبدو ان الامور ليست اكاديمية كما يبدو للوهلة الاولى بل هي قضية ضغوط رجعية تمارسها مصادر التمويل وخاصة النظام الاردني ، ومثل هذه الضغوط تجد لها وكلاء في بعض مؤسساتنا التعليمية .

ونحن نرفض مثل هذه الوصاية على خريجي ابناء شعبنا ، كما اننا نعتز بكوننا متخرجين من الدول الاشتراكية ونرفض محاولات الانتقاص من المستوى التعليمي لهذه الدول الصديقة .

فهل هذا هو العرفان بالجميل الذي تسهم به مؤسساتنا الوطنية لما تقدمه هذه الدول الصديقة في تسليح ابناء شعبنا بالعلم والمعرفة من اجل خدمة بلدهم .

— جوني نصار —

جامعيون لا مكان لهم

تقدم عدد من خريجي الجامعات من مخيم الدهيشة الى وكالة الغوث بطلبات عمل في جهاز التنظيفات ١٠٠ .

ويذكر ان خريجي المخيم قد انشاوا مجمعا يضم في عضويته ما يزيد على ٤٠ خريجا عاطلين عن العمل يحملون الشهادات العالية والتي تتراوح ما بين الدبلوم والماجستير .